



Health for All Now!
People's Health Movement

بيان من المجلس القيادي لحركة صحة الشعوب (PHM)

عقد المجلس القيادي (Steering Council) لحركة صحة الشعوب (PHM) اجتماعه السنوي في الفترة من 26 إلى 29 أبريل 2022 في خضم حالة طوارئ صحية حرجة. فقد أنتجت الطبيعة غير المسبوقة لوباء (كوفيد 19) وانتشاره كالنار في الهشيم صدمة للبشرية جمعاء بآثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة، لا سيما على الفئات المهمشة والطبقات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً والمناطق الأفقر في العالم.

إن الخسائر الكبيرة والكارثة الصحية غير المسبوقة هي نتيجة مباشرة لتفكيك خدمات الصحة العامة داخل الدول، وكذلك لعمليات صنع القرار المشوهة في المؤسسات العالمية. وقد تعرضت منظمة الصحة العالمية (WHO)، التي كانت تواجه بالفعل أزمة شرعية والتي يزيد من متاعبها نقص التمويل المزمن بسبب سياسات التقشف، تعرضت لانتقادات نتيجة لاستجابتها المحدودة للآثار الصحية للوباء. كشف (كوفيد 19) أيضاً عن التحولات الضارة بالصحة، بما في ذلك التدهور البيئي، في نظام عالمي مرتبط بأيدولوجية اقتصادية نيوليبرالية تقدر الربح أكثر من الصحة العامة وتعزز تسليع خدمات الصحة العامة. كما فشل العديد من البلدان في الاستجابة بشكل كافٍ لاحتياجات الرعاية الصحية المتعلقة بالجائحة. وكشفت شركات الأدوية الكبرى المهيمنة (Big Pharma)، والتي تستفيد من ضخ التمويل العام الداعم لأبحاث اكتشاف اللقاحات وإنتاجها، كشفت بوضوح أن اهتماماتها تكمن في حماية "حقوق" براءات الاختراع الخاصة بها أكثر من اهتمامها بإنقاذ الأرواح. مثل هذه العيوب الهيكلية في مؤسسات وسياسات الصحة العامة على المستويين الإقليمي والعالمي - جنباً إلى جنب مع التهديد المستمر للرعاية الصحية التجارية - فاقت المواقف الوطنية الصعبة وتعمل على تقويض الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية العالمية الضارة لوباء (كوفيد 19).

كما تم توثيقه جيداً بالفعل، أدى الجمع بين هذه الاعتداءات الخطيرة على الصحة العامة والشلل في صنع السياسات العالمية إلى نتائج وتأثيرات تختلف بدرجة شديدة وفقاً للطبقات الاجتماعية، مما أدى إلى تعميق عدم المساواة العرقية والاجتماعية، ورفع مستويات الوفيات في البلدان المنخفضة الدخل والسكان ذوي الدخل المنخفض في كل مكان، وتعريض حياة وسبل عيش الشعوب الأصلية والفئات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً للخطر.

وكمثال واحد فقط، ازداد التفاوت العالمي بين الجنسين أثناء الوباء، مع اتساع الفجوة بين الجنسين في التوظيف والعمالة غير المدفوعة. ففي الفترة من مارس 2020 إلى سبتمبر 2021، أبلغت 26.0% من النساء عن فقدان الوظائف مقابل 20.4% من الرجال على مستوى العالم. كانت النساء/الأقليات الجندرية أكثر عرضة للآثار الاقتصادية المرتبطة بالوباء الناتجة عن عمليات الإغلاق والركود. وكان عدم المساواة ضاراً بالنساء الأكثر فقراً، ولا سيما النساء العاملات في القطاعات غير المنظمة اللاتي يواجهن الفقر المدقع والجوع وتدهور الصحة.

على صعيد آخر، ومنذ أن بدأ الوباء، يتم تدشين ملياردير جديد كل 26 ساعة، وتضاعفت ثروات الطبقة الفائقة الثراء الحالية بشكل كبير، بينما تم دفع 120 مليون شخص إلى الفقر المدقع. علاوة على ذلك، فإن ارتباط الفيروسات الجديدة والناشئة مثل (SARS-CoV-2) مع الأنشطة المكثفة للشركات الزراعية معروف جيداً من قبل الناس في المناطق المتضررة، ويتضح بشكل متزايد من خلال المعرفة العلمية، ولكن دور الشركات الزراعية في خلق مثل هذه الفرص للاختلاط المباشر مع الحيوانات يتم تجاهله إلى حد كبير من قبل صانعي السياسات الوطنية والعالمية.

يرتبط عصرنا الحالي، والذي يتميز بالكثير من النزاعات المتفاقمة، وعدم الاستقرار السياسي، والعنف المسلح، والفقر، وعدم المساواة في الدخل، والقمع الاجتماعي، والميل الذي لا هوادة فيه للصناعات الاستخراجية، والأزمات المناخية، يرتبط بفقدان سبل العيش على نطاق واسع مما يؤدي إلى الهجرة الجماعية والتشريد القسري للناس في جميع أنحاء العالم.

في الواقع، ترددت أصداً هذه النزاعات السيئة خلال الجائحة. على سبيل المثال، بلغ الإنفاق العسكري العالمي في عام (2020) نحو 1.917 مليار دولار. وقد واصلت الولايات المتحدة قيادة الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 38٪ من الإجمالي، تليها الصين (14٪) ثم روسيا (3.4٪) ثم المملكة العربية السعودية (3.2٪). ووصلت مبيعات الأسلحة من قبل أكبر 20 متعاقداً عسكرياً، والذين يستفيدون أكثر من العمرة والحرب، إلى 235.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020. بشكل مثير للسخرية، وبطريقة بشعة ومأساوية، يتم تمويل الإنفاق العسكري إلى حد كبير من الموارد العامة التي تمول في نهاية المطاف الشركات الخاصة.

استجابة لهذه الأزمات العديدة المترابطة، تلتزم حركة صحة الشعوب (PHM) من جديد بتعزيز الحركة الصحية العالمية من خلال العمل التعاوني وتعزيز رؤية شاملة وديمقراطية للصحة ولسياسات الرعاية الصحية. سواصل العمل من أجل تعبئة عالمية للناس للدفاع عن الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان، ومعالجة مطالب العدالة الاجتماعية في سياق تحقيق رعاية صحية عامة وشاملة وعالية الجودة، وإدانة تدهور الأنظمة الصحية وخصختها، وزيادة الوعي نحو أنماط الغذاء السليمة ونظم المياه المستدامة، ورفع الأصوات للحصول على تمويل عام كاف وكبير من أجل بنية تحتية وموارد بشرية صحية.

طوال فترة الوباء، طالبت حركة صحة الشعوب (PHM) المجتمع الدولي، ممثلاً بالمنظمات المتعددة الأطراف، بتحمل المسؤولية عن الوصول العادل إلى التدابير الوقائية والتعزيزية والعلاجية للتخفيف من الوباء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القضاء على النظام غير العادل للملكية الفكرية. في هذا الصدد، تدعم حركة صحة الشعوب (PHM) الإجراءات الفورية للحد من عدم المساواة الهائل في لقاح (كوفيد 19) الحالي.

خلال هذه الأوقات التي يتواجد فيها الوباء وتغير المناخ والتدهور البيئي والنزاعات المسلحة المتزايدة، سنطالب المجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ووقف وتخفيف عواقب النزاعات المسلحة والأزمات الصحية والبيئية. ونطالب بحظر إنتاج الأسلحة والاتجار بها وتوجيه هذه الموارد لخلق ظروف أفضل للاستدامة البيئية وحياة الناس وعملهم.

بصفتنا حركة تدافع عن الصحة كحق اجتماعي فإننا نحث على تعبئة دولية من أجل السلام، ومن أجل الغذاء اللائق الصحي والمياه المستدامة، ومن أجل تعزيز خدمات الصحة العامة وخدمات الرعاية الصحية عن طريق تمويل عام مناسب للموارد البشرية والبنية التحتية المطلوبة، وذلك لأننا نعتقد أن عالمًا آخر هو مهمة ممكنة.

